

جمهورية ثانية قائمة على الشرعية المباشرة

كشفت نتائج الانتخابات الرئاسية في مصر أن التعديل الدستوري للمادة ٧٦ والذي على أساسه أجريت الانتخابات، إنما حقق سيادة الشعب عن طريق الأخذ بالشرعية المباشرة، أي شرعية نظام الحكم المنتخب مباشرة من الشعب عن طريق اختيار رئيس الجمهورية. لقد كانت مصر تأخذ بالشرعية غير المباشرة القائمة على ترشيح ممثلي الشعب ثم الاستفتاء العام، لكن هذا التعديل الدستوري أتاح للشعب حرية الاختيار من بين مرشحي الأحزاب السياسية التي يمثل تعددها دعامة للنظام السياسي وفقا للدستور.

ان الانتخابات جرت تحت اشراف لجنة الانتخابات الرئاسية التي كفلت اجراءها تحت اشراف قضائي كامل على جميع المراحل .. وقامت مؤسسات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات ولم تسجل اي ملاحظة تمس نزاهة الانتخابات او حرية



بقلم: فتحى سرور
الناخبين، كما لم تتدخل الحكومة من خلال أجهزة الأمن في سير عملية الانتخابات بل تمت هادئة خالية من أي شائبة تشير إلى التدخل الأمني، وهو ما أكدته مؤسسات المجتمع المدني. وهكذا نجح الشعب في فرض ارادته واعلاء حكمه، ونجحت مصر في تجربتها الديمقراطية التي شهدت ميلاد جمهورية ثانية قائمة على الشرعية المباشرة. المباشرة، أي المستمدة مباشرة من الشعب. لقد كانت نسبة المشاركة في انتخابات الرئاسة أعلى منها من نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب الماضي، مما يشير إلى تحسن الشعب لأداء واجبه في انتخابات رئيس الجمهورية وعدم جدوى المقاطعة التي طالبت بها بعض الأحزاب.